

وثيقة معلومات البرنامج

مرحلة التقييم

1 تشرين الثاني 2016

تقرير رقم : 109673

اسم العملية	الإقراض الثاني لأغراض سياسة التنمية لتمويل تطوير سوق المال وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
الإقليم	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
القطر	المملكة المغربية
القطاع	أسواق المال (23%)؛ نظم المدفوعات والتسويات والتحويلات (22%)؛ قطاع المالية العامة (22%)؛ تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة (22%)؛ الإدارة الحكومية المركزية (11%)
الرقم التعريفي للعملية	P153603
أداة الإقراض	إقراض لأغراض سياسة التنمية
المقترض (المقترضون)	الحكومة المغربية
جهة التنفيذ	
تاريخ إعداد وثيقة معلومات البرنامج	20 سبتمبر 2016
التاريخ التقديري للتقييم	26 سبتمبر 2016
التاريخ التقديري لموافقة المجلس	31 يناير 2017
قرار المراجعة المؤسسية	بعد المراجعة المؤسسية، تم اتخاذ القرار بالمضي قدما في التقييم وبدء التفاوض بشأن العملية.
قرار آخر	

أولا. قضايا التنمية الرئيسية ومبررات مشاركة البنك

تقترح وثيقة معلومات المشروع هذه تقديم القرض الثاني لأغراض سياسة التنمية بشأن تطوير سوق المال وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى المملكة المغربية بقيمة 450 مليون دولار أمريكي. والبرنامج المقترح هو الثاني في سلسلة برامج ثنائية. كان القرض الأول لأغراض سياسة التنمية قد وافق عليه المجلس في شهر أبريل 2014، وكانت قيمته 300 مليون دولار أمريكي، وتم الانتهاء منه في ديسمبر 2014. وتأتي العملية المقترحة لدعم الالتزام طويل الأمد من السلطات المغربية لتطوير قطاع مالي يكون أكثر شمولا وتنوعاً، مع تنفيذه بصورة ثابتة ومستقرة.

انتهجت المغرب إصلاحات متعاقبة ومنتظمة ومتطورة في نظامها المالي عبر عقد ونصف من الزمن. أتت الموجة الأولى من الإصلاحات لتُخرج الحكومة تدريجيا من القطاع المصرفي، بينما ركزت الموجة الثانية على تأمين استقرار النظام. وتأتي الموجة الحالية لتركز على تحليل تحمل المخاطر المالية، وتمكين كبار المقترضين من تنويع التمويل ليشمل جهات أخرى بخلاف البنوك، وإصلاح نظام المعاشات بصفته حجر الزاوية في أسواق المال، وتطوير حلول مالية جديدة تفي باحتياجات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وتخطو المملكة المغربية الآن خطوات سريعة لتصبح الرائدة على المستوى الإقليمي على صعيد الشمول المالي وإتاحة الخدمات المالية، مع الاستفادة من المبادرات التي بدأت منذ عقد من الزمان.

وتولت مجموعة البنك الدولي دعم سياسات القطاع المالي المغربي من خلال عدة قروض لأغراض اصلاح سياسة التنمية منذ عام 2005. وطوال هذه المدة، تبنت المجموعة أسلوب المشاركات الفنية، وساهمت في تعميق الحوار بشأن السياسات. ومرة أخرى، سيتم تنفيذ الإصلاحات في إطار البرنامج المقترح بدعم من أعمال استشارية، وتحليل شامل مصمم لتنفيذ الإصلاحات وخاصة تلك التي تنتم بالتطور والتعقيد.

ويدعم هذا البرنامج المقترح إستراتيجية مجموعة البنك الدولي بشأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعزز تجديد عقد اجتماعي في المغرب مبني على قطاع مالي متنوع ومرن يستجيب لاحتياجات الاقتصاد المغربي الحقيقي، وتدعم فيه المؤسسات والأسواق المالية تطوير البنية التحتية مثل الطرق ومحطات الطاقة والمدارس والمستشفيات والمنازل والتي تعزز النمو وتتيح فرص العمل وتزيد من الإنتاجية والرفاهية. كذلك يساعد التمويل على النمو ويزيد من فرص العمل عن طريق تخصيص الموارد النادرة بشكل فعال، والسماح للشركات الناشئة بالبدء في العمل والنمو والابتكار. ويساعد الشمول المالي على الرخاء الاقتصادي من خلال معاونة الأسر الفقيرة في تكوين أصول إنتاجية، وإدارة المخاطر، والتعامل مع الصدمات المالية. ويدعم هذا القرض الإصلاحات التي أرست البنية التحتية المالية والبيئة المؤسسية للتوسع في إتاحة الوصول إلى فرص التمويل. وبالتالي، فإن البرنامج يدعم عقد اجتماعي في المغرب يشمل قطاع خاص قوي قادر على خلق فرص عمل وخاصة بالنسبة للشباب المغربي.

يدعم البرنامج أيضا التعاون الإقليمي وهو أحد الأسس الخاصة باستراتيجية مجموعة البنك الدولي وبذلك فهو يساعد المغرب في التكامل مع أفريقيا جنوب الصحراء وما ورائها. وتقوم المغرب حاليا في منهج التنوع الذي تتبعه بالتوجه نحو تلك المنطقة بما يخفف من المخاطر الناجمة عن الارتباط بأوروبا بما فيها من نمو منخفض. فضلا عن ذلك يدعم القرض قانون البنك المركزي الذي ينص على وجود إطار لحل الأزمات للبنوك الهامة بشكل منتظم، والتي يوجد لدى الكثير منها حيازات وعمليات معقدة عبر أفريقيا الكبرى.

تتفق الإصلاحات مع هدف مجموعة البنك الدولي الذي ينقسم إلى ثقتين: الأول هو أنه من المتوقع من هذه الإصلاحات أن تعود بالنفع على الشرائح الضعيفة من موظفي الدولة من خلال استحداث زيادة بنسبة 50% في الحدود الدنيا للمعاشات، والثاني خلق فرص عمل عن طريق تطوير حلول مالية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتوفير المعلومات الائتمانية بشأنها. وبمرور الوقت يمكن تطوير أسواق المال المحلية من خلال تخصيص رأس المال بشكل أكثر فاعلية مما يحقق فائض اقتصادي من خلال الزيادة في الإنتاجية، والتي ستمول بدورها السياسات التي تستهدف المجموعات الأكثر ضعفا. وهكذا سيضمن تأمين الاستقرار المالي بأن التقدم الذي حققته المغرب بشق الأنفس نحو الهدفين الاثنيتين غير قابل للترجع من جراء حدوث أزمة في القطاع المالي.

ثانيا. الهدف (الأهداف) المقترحة

تدعم العملية المقترحة الركن الأساسي في برنامج الحكومة، وهو تطوير قطاع مالي أكثر شمولا وتنوعا. فيما يلي عرض للأهداف التنموية للقرض الخاص بإصلاح سياسة التنمية:

- الركيزة (أ): تحسين فرص المشروعات الصغيرة والمشروعات المبتدئة في الوصول إلى التمويل
- الركيزة (ب): تعزيز أسواق المال عن طريق تحسين الإطار المؤسسي وتوسيع نطاق الأدوات.
- الركيزة (ج): تحسين الاستدامة المالية للصندوق المغربي للتقاعد (Caisse Marocaine des Retraites)
- الركيزة (د): تقوية الرقابة على القطاع المصرفي.

ثالثا. وصف مبدئي

البرنامج مصمم لدعم الحكومة المغربية في جدول أعمال إصلاح القطاع المالي لتعزيز ديناميكية القطاع الخاص والتوسع فيه وزيادة تنافسيته من خلال تحديث عملية التمويل، واستحداث حلول جديدة لتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتغيير

تركيبية التمويل المقدم من البنوك والأسواق وفي نفس الوقت ضمان الاستقرار. وبعد اتخاذ إجراءات تصحيح أوضاع المالية العامة، ترغب الحكومة المغربية في تحفيز الاستثمار في البنية التحتية تحت قيادة القطاع الخاص من خلال تمويل سوق المال، والشراكة بين القطاع العام والخاص، وسعر صرف يحركه السوق بصورة أكبر. وقد تم توضيح سياسات الحكومة المغربية بشأن القطاع المالي في وثائق السياسات، وبالأخص، قوانين الموازنة، وما يعرضه وزير المالية، ومحافظ البنك المركزي المغربي، ورؤساء الأجهزة التنظيمية المالية.¹

وتعكس الإجراءات المسبقة للقرض الثاني نتائج التشاور المستمر بين السلطات وأصحاب المصلحة ومجموعة البنك الدولي حيث يمر كل قانون أو لائحة من خلال عدة جولات من المشاورات والنقاش، العديد منها نقاشات رسمية. ويؤدي ذلك إلى بعض التغييرات المقترحة في صياغة بعض الإجراءات المسبقة للقرض الثاني مقارنة بالأسباب المتصورة في سنة 2014. تشمل العملية المقترحة عشرة إجراءات مسبقة، خمسة منها جديدة مقارنة بالأسباب المتصورة في القرض الأول: (أولاً) آليتان جديدتان لتوفير الدعم المالي لتأهيل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ و (ثانياً) إجراء واحد لدعم حسابات المعاملات وخدمات المدفوعات؛ و (ثالثاً) إجراء يستحدث أداة جديدة لسوق المال؛ و (رابعاً) قانون بشأن البنك المركزي. وتعكس الإجراءات المسبقة الجديدة إصلاحات أكثر طموحاً مما كان متصوراً في القرض الأول، وتعزز من أهداف سلسلة القروض لأغراض سياسة التنمية فيما يتعلق بتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والاستقرار المالي، وتُضيف جانباً يتعلق بتعميم الخدمات المالية دعماً لسياسات المغرب نحو توفير فرص الوصول للجميع.

بناء على المشاورات مع الحكومة، حدد البنك والحكومة قائمة متسعة من الأعمال المبدئية التي تسبق كل هدف من أهداف التنمية.

الركيزة الأولى: تحسين فرص الوصول لتمويل المشروعات الصغيرة والمشروعات المبتدئة. في الوصول إلى التمويل

في سياق القرض الأول، تستند هذه الركيزة على تعزيز تمويل الشركات الصغيرة والمبتدئة، وهي شرائح يصعب على البنوك خدمتها. وكان ما يبرر هذا التركيز هو (أ) كثافة العمالة الموجودة في المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة؛² (ب) تشجيع الشباب العاطل على دخول مجال أعمال القطاع الخاص؛ و (ج) تشجيع شباب الخريجين على بدء شركات ذات إمكانيات مرتفعة للنمو في الاقتصاد الرقمي. أما في القرض الثاني، فتضيف هذه الركيزة إجراءات بشأن تعميم خدمات التمويل (UFA) بما يمكن من الوصول إلى حساب معاملات أو أداة إلكترونية لتخزين النقود وإرسال المدفوعات وتلقي الودائع. وبينما تم استبعاد الشروط الخاصة بتحفيز بالشركات المبتدئة، إلا أن البنك يتولى إعداد عملية تركز بشكل حصري على توفير تمويل رأس المال للشركات المبتدئة المبتكرة من خلال صندوق شركات يجمع بين القطاع العام والخاص، وعلى توفير المساعدة الفنية لمساعدة رواد الأعمال على البدء في عمل تجاري سليم وتنميته بصورة جيدة. والهدف من هذه العملية التكميلية هو تشجيع سوق الاستثمارات الخاصة في زيادة المعروض من التمويل الاستثماري في المرحلة الأولى من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة.

تحتل المغرب بموقع الريادة في المنطقة من حيث إتاحة خدمات التمويل للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث أن 36 في المائة من قروض البنوك الموجهة للمشروعات تذهب إلى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.³ تبدأ مثل هذه القروض عادة عند مبلغ 200 ألف درهم مغربي بينما يصل سقف القروض المتناهية الصغر إلى 50 ألف درهم مغربي. وتحفز الحكومة المغربية البنوك على إقراض المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والأسواق الخاصة بالفقراء من خلال الضمانات والاستثمارات المشتركة من جانب صندوق الضمان المركزي (Caisse Centrale de Garantie—CCG)، وهو جهاز يتلقى مخصصات دورية من الموازنة. وكان الإجراء المسبق للقرض الأول هو إستراتيجية صندوق الضمان المركزي لسنة 2013-2016 التي قام فيها هذا الصندوق بتنويع عروضه لتنفق بشكل أفضل مع تنوع احتياجات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من التمويل، واستبعاد معايير التأهيل، وفتح مكاتب في الأقاليم. وبحلول 2015، كان صندوق الضمان المركزي قد تجاوز هدفه الخاص بإقراض المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المحدد في إستراتيجية 2013-2016 بنسبة 60 في المائة. وعلى وجه

¹ أنظر العدد الخاص من المراجعة الفصلية لـ MEF لعام 2016 :

<https://www.finances.gov.ma/Docs/2016/DAAG/al%20maliya%20n60.pdf>

² توصلت دراسة لتقييم الآثار قام بها بتسهيل من الاتحاد الأوروبي ل ضمانات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في وسط أوروبا وشرقها وجنوبها الشرقي إلى تحقق أعلى إضافة اقتصادية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (ورقة مناقشات صندوق الاستثمار الأوروبي 002، 2015).

³ التعريف المغربي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة هي الشركات التي يقل فيها دوران رأس المال عن 175 مليون درهم مغربي.

الخصوص زاد الصندوق حافضة ضماناته من 2 مليار درهم مغربي في 2011 إلى 12 مليار درهم مغربي بمنتصف 2016 (5 في المائة من قروض البنوك إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة)، وزاد عدد المستفيدين من تلك المشروعات من 750 إلى 5500 (وما يقرب من 3000 مشروع استثماري).

تدعم هذه الركيزة أيضا السياسات الموسعة للمغرب بشأن الشمول المالي، والذي يعني التوسع في إتاحة خدمات مالية ذات جودة عالية والاستفادة منها بما في ذلك الائتمان والتوفير والتأمين وخدمات التحويل، كما أنه يمثل حجر الزاوية في هدف الحكومة المغربية الأوسع المتمثل في تحديث دور التمويل لتعزيز التنمية التي يقودها القطاع الخاص، وخاصة بالنسبة لمحدودي الدخل والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وقد حققت المغرب مكاسب بخطى ثابتة في مجال التوسع في إتاحة الخدمات المالية والوصول إليها بفضل برامج تستهدف الشركات الصغيرة/ المبتدئة (من خلال ضمانات واستثمار مشترك بين القطاع العام والخاص، وإقراض مشترك، وإعادة التمويل من بنك المغرب لقروض المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة)، وإسكان محدودي الدخل (ضمانات)، والأقاليم المتأخرة عن مستوى التنمية العام (المصرف البريدي، لا مركزية جهاز الضمانات، الخدمات المصرفية لمحدودي الدخل، التمويل متناهي الصغر، وتأمين المحاصيل). وتشمل الأهداف المرحلية القادمة مراجعة السقف الحالي لمعدلات الإقراض، وتحديث الإطار القانوني والتنظيمي للتمويل متناهي الصغر، وتقليل استخدام النقد في الأنشطة الاقتصادية.

سيدعم هذا القرض تمويل الشركات المبتدئة من خلال إجراءات تستهدف دعم إعادة الهيكلة المالية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما في ذلك إصلاح إطار المعاملات المؤمنة وتمهيد الظروف لسداد ائتمان الضريبة المضافة VAT credits للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وستعمل هذه الركيزة أيضا على وضع نظام لتقييم ملاءة العملاء بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم مكتب ثاني للاستعلام الائتماني في المغرب. بالإضافة إلى هذا، ستدعم الركيزة إتاحة الخدمات المالية لمحدودي الدخل من خلال توسعة نطاق المدفوعات الإلكترونية من خلال مقدمي الخدمة من غير المؤسسات المصرفية.

الركيزة الثانية: تعزيز أسواق المال عن طريق تحسين الإطار المؤسسي والتوسع في نطاق الأدوات

في سياق القرض الأول لأغراض سياسات التنمية (DPL 1)، ركزت هذه الركيزة على تعميق أسواق المال من خلال التوسع في نطاق الأدوات والمستثمرين. أما الأدوات الجديدة، فهي تمكن كبار المقترضين من استبدال قروض البنوك بتمويل السوق، وبالتالي زيادة التمويل طويل الأجل بشكل أكثر فاعلية. فيمكن توفير تمويل للسوق في المغرب نظرا لحجم التأمين على الحياة وصناديق المعاشات، وحيث أن هناك ما يقرب من سبعين سهم مقيدة في البورصة، وهو ما يتطلب ما لا يقل عن تعويم في السوق الرئيسي بما لا يقل عن 25% float for the main market. ويركز التداول على الأسهم الكبيرة. والبنوك والشركات الكبرى هي الجهات المصدرة للأوراق التجارية والسندات بمختلف أنواعها، بما في ذلك الأوراق المالية المضمونة بالرهن العقاري أو الحسابات المدينة من التدفقات الآجلة/ العقود المستقبلية future-flow receivables. وبسبب ندرة هذه الأدوات، يحتفظ مديرو التأمين والمعاشات بها حتى موعد استحقاقها. وتساهم إصلاحات سوق المال في تقديم أدوات جديدة تمكن من تمويل البنية التحتية التي يقودها القطاع الخاص.⁴ ويرتبط إصلاح المعاشات بشكل وثيق بهذه الأجندة، نظرا لامكانية وجود التأثيرات السلبية على أسواق المال إذا ما قامت الصناديق الكبيرة للمغرب ببيع أصولها للوفاء بالتزامات المعاشات.

تشمل الإجراءات المتضمنة في إطار هذه الركيزة دعم إنشاء وتفعيل هيئة سوق المال المستقلة (Autorité Marocaine du Marché de Capitaux - AMMC) مما سيساعد في تعزيز الاستقرار المالي والشفافية عن طريق السماح لها بترخيص واعتماد المتخصصين الماليين الذين يقومون بالأدوار الرئيسية في أسواق المال. وستتولى تنفيذ عملية تصديق مستقلة تساعد في ضمان سير الأعمال، وحماية المستثمرين وفقا للمعايير المتبعة في الأسواق المتطورة، وتوفير إطار قانوني مطور للخدمات الاستثمارية.

تدعم الركيزة الثانية أيضا تطوير أدوات جديدة لسوق المال عن طريق توفير إطار قانوني للصناديق الاستثمارية للاستثمار العقاري (REITS). هذه الصناديق هي أداة من أدوات سوق المال لتمويل العقارات التجارية. وتقدر وزارة الاقتصاد والمالية في المغرب (MEF) أن ثلاثة في المائة من أسهم العقارات التجارية يتم تداولها كل سنة، مقارنة بأربعة في المائة كل أسبوع بالنسبة لصناديق الاستثمار المشترك. وتمثل الأصول من العقارات التجارية المدونة في الميزانية العمومية للشركات 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعتبر الصناديق الاستثمارية للاستثمار العقاري وسيلة لتسهيل هذه الأصول، و في نفس الوقت يتم طرح فئة أصول مضمونة عقاريا وتدر دخل إيجاري على مستثمري المعاشات والتأمين. وتوجد هناك معاملات تشبه تلك الصناديق في المغرب، ولكنها يتم اعدادها

⁴ سريان قانون حديث للشراكة بين القطاع العام والخاصة في 2015.

وتصميمها خصيصا لأنها تتبع القانون العام بشأن التعاقد. لذا فإن الصناديق الاستثمارية للاستثمار العقاري تخلق إطارا مخصصا يقلل من التكاليف ويحمي المستثمرين وينظم عملية المخاطرة (الرفع المالي leverage) ويتيح السيولة.

الركيزة الثالثة: تحسين الاستدامة المالية للصندوق المغربي للتقاعد

ستساعد تشريعات إصلاح المعاشات في ضمان التطوير المستمر لأسواق المال المحلية. ويعتبر إصلاح المعاشات وأسواق المال حلقة في سلسلة أطول تدعم العقد الاجتماعي (الوفاء بخطط المعاشات، والحد الأدنى من دخل التقاعد، واستحقاق الأرامل للمعاش spousal survivorship). وتعتبر نظم المعاشات الحالية في المغرب كبيرة حسب المعايير الدولية بالنسبة لارتفاع نسب الاستحقاق ونسب إحلال معاشات الدخل. ويصل إجمالي أصول المعاشات إلى 26 في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي مما يجعل نظم المعاشات غير قابلة للاستدامة بدرجات متفاوتة، وخاصة تلك المثقلة بجوانب سكانية سلبية كارتفاع معدل إعالة المستفيدين إلى المساهمين. وستستمر الإجراءات المدعومة من قبل هذا القرض في دعم إصلاح الصندوق المغربي للتقاعد (نظام مستحقات إلزامي محدد للعاملين بالحكومة والجيش).

الركيزة الرابعة: توحيد الرقابة لتحقيق التوازن بين إتاحة فرص أكبر مع الاستقرار المالي المستمر

يسير الاستقرار المالي جنباً إلى جنب مع إصلاح سوق المال. وتواجد المزيد من الأدوات والمستثمرين يكون له تأثيرات على الرقابة المالية الكلية: (أ) يوزع الوسطاء الماليين المخاطر بشكل أوسع شريطة أن تتأكد الأجهزة التنظيمية من أن المستثمرين في الأدوات الجديدة يمكنهم أن يتحملوا المخاطر؛ و (ب) يعتبر الوسطاء الرئيسيين جزءاً من التكتلات العملاقة التي تشمل البنوك ومديري الأصول والتأمين والأنشطة غير المالية⁵. ونظراً لأن الوسطاء الماليين الخاضعين للتنظيم يعملون بصفة أكثر في الأسواق المالية، يجب على أجهزة التنظيم الاستمرار في القيام بإشراف متسق فعال، وإعداد خطط استعادة النشاط وتسوية الأوضاع في ظل بيئة تتزايد تعقيداً⁶.

وقد اعتمد البرلمان قانوناً جديداً للبنوك في ديسمبر 2014 (وهو إجراء مسبق للقرض الأول لأغراض سياسة التنمية). هذا القانون نص على إنشاء مجلس لمخاطر النظام، وشركة تأمين الودائع، وأدوات مباشرة للتدخل وتسوية الأوضاع، ونظام رقابي على الحيازات المالية. وقد تم بالفعل نشر ثلاث مجموعات من اللوائح التنفيذية.

وهناك إجراء مسبق للقرض الثاني لأغراض سياسة التنمية يتعلق باللوائح الموجهة للبنوك المنتمية إلى تكتلات عملاقة لتقديم خطط لاستعادة النشاط. وقد أصدر البنك المركزي مشروع لوائح لتنظيم الاستشارات الفنية للبنوك. ستوجه مسودات هذه اللوائح البنوك النظامية الثلاثة لتقديم خطط لاستعادة النشاط بحلول شهر يونيو من 2018، على أن تقدم البنوك الأخرى الخطة بعدها بسنة. وستكون خطط استعادة النشاط (recovery plans) (المعدة من جانب البنوك والمدققة من جانب البنك المركزي) بمثابة مدخلات في خطط تسوية الأوضاع (resolution plans) (المعدة بواسطة البنك المركزي بناء على خطط استعادة النشاط). كذلك يدعم القرض الثاني لأغراض سياسة التنمية قانون البنك المركزي الذي يعين البنك المركزي المغربي بصفته الهيئة المختصة بتسوية الأوضاع، ويضع الحد الأدنى من المتطلبات لمساعدات السيولة للبنوك في حالة الطوارئ.

رابعاً. الفقر والتأثيرات الاجتماعية والجوانب البيئية

الفقر والتأثيرات الاجتماعية

من المتوقع أن تسفر الإصلاحات عن وجود منافع للأسر محدودة الدخل من خلال زيادة بنسبة 50% في الحد الأدنى للمعاشات، وأيضاً فرص عمل من خلال النمو الاقتصادي وإعداد حلول مالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ومن المتوقع أن تساهم الإصلاحات المتعلقة بإتاحة الخدمات المالية للجميع، وخاصة مع التوسع في نطاق المدفوعات الإلكترونية- من خلال الحسابات في مؤسسات غير مصرفية- في تيسير وصول الأسر محدودة الدخل إلى الخدمات المالية الأساسية، ومن ثم تحسين مستوى المعيشة. وقد أجرت الحكومة

⁵ تشمل التكتلات المالية المغربية التمويل والعقارات والاتصالات والسياحة. ويشرف بنك المغرب أيضاً على Caisse de Dépôt et de Gestion (بنك الاستثمار الحكومي ومدير الصناديق)، وهو تكتل عملاق تديره الدولة وأنشأه قانون (1959).

⁶ هذا التشكيل يمثل أخطاراً تتركها السلطات جيداً: البنوك الثلاث المحددة على أنها نظامية (systemic)، ومن ثم فهي خاضعة لقواعد احترازية أكثر تشدداً؛ ومد برامتر الإشراف إلى مستوى الحيازات؛ CSEs؛ إنشاء مجلس للمخاطر النظامية لتقوم بما يلي: (أ) تقييم المخاطر على مستوى النظام كله؛ و (ب) تقييم معاودة النشاط وتسوية الأوضاع للمؤسسات النظامية؛ و (ج) التنظيم المشترك للتكتلات المالية العملاقة.

خلال مرحلة التحضير لهذا القرض مشاورات مع أصحاب المصلحة (المؤسسات المالية، الجهات المانحة، الهيئات الحكومية، روابط الصناعة، الخ) بشأن برنامج إصلاح المغرب المدعوم من البنك الدولي.

وقد تم عمل إصلاح للمعاشات parametric pension reform بناء على التحليل الخاص بالفقر والتأثيرات الاجتماعية الذي قامت به عدة أجهزة حكومية ومنظمات دولية، واسترشد بمجموعة واسعة من المشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين والتي تتفق مع اتجاهات البنك الدولي. وسيحسن الإصلاح من النتائج الاجتماعية للشرائح الموجودة في أدنى شرائح الدخل بالنسبة للعاملين في الدولة على وجه الخصوص، ستحسن الزيادة في الحد الأدنى من المعاشات بشكل مباشر من دخل التقاعد لثلاثين ألف متقاعد من أصل 230 ألف متقاعد حالي. وسيحدث انخفاض مطرد في معدل إحلال معاشات الدخل (دخل التقاعد/ المرتب) للموظفين أصحاب المرتبات العالية والذين يتقاعدون بعد سنة 2016 من 87,5% من آخر مرتب إلى 81%، مما يعكس معدلات استحقاق أقل كرما بعد سنة 2016. وفي خطة المعاشات قبل مرحلة الإصلاح، كان لمن بلغ سن 55 ويتقاعد في الستين وساهم باشتراكات 35 سنة مستحقا لمعاش يساوي 87,5% من آخر مرتب، بصرف النظر عن مستوى المرتب. أما بعد الإصلاحات، سيستحق نفس الشخص (الذي يتقاعد الآن في سن 63) معاشا يساوي 81% من المرتب إلا إذا كان يحصل على مرتب يقل عن 2000 درهم في الشهر، وفي هذه الحالة ستزيد نسبة الإحلال تدريجيا بالفعل لتصل إلى 114 في المائة. ومن المقدر أنه بعد الإصلاحات سيكون لدى 30 ألف متقاعد في أدنى درجات توزيع المرتبات نسبة إحلال أعلى من 87,5 في المائة من المرتب الذي كانوا يحصلون عليه قبل الإصلاحات. وسيكون لدى ما يقرب من 24 ألف متقاعد نسبة إحلال تتراوح بين 81 في المائة (وهذه هي النسبة العادية الجديدة) و 87,5 في المائة. وسيكون أي انخفاض في نسبة الإحلال متصاعدا نظرا لأن الإصلاح يضمن حقوق المعاشات حتى 2016 مع تبني معدلات أو نسب أقل كرما تدخل حيز التنفيذ تدريجيا حتى سنة 2022.

وسيكون أيضا لإصلاح نظام معاشات العاملين بالدولة تداعيات إيجابية لذائرة السكان الأوسع من خلال دعم دخل الأسر في المناطق الحضرية. والعاملون بالدولة، سواء الذين لا يزالوا في الخدمة والمتقاعدون، يعيشون بنسبة كاسحة في المراكز الحضرية. ويمثل العاملون بالدولة 16 في المائة من المساهمين في صناديق التقاعد في المغرب. ويساهم الإصلاح في الاستقرار الاجتماعي في بعض مناطق المراكز الحضرية التي تعتبر متأخرة عن المعدل العام للتنمية في البلاد عن طريق تجنب إحداث انخفاض كبير في صافي المرتب لهؤلاء الموظفين الذين يعيشون في المراكز الحضرية.⁷ ومن جانبهم، يتلقى المتقاعدون من العاملين في الدولة حاليا 43 في المائة من إجمالي مزايا المعاشات في المغرب. ويضمن الإصلاح أيضا دخلهم ويساهم في الاستقرار الاجتماعي في المراكز الحضرية، وخاصة أن عدد المتقاعدين من العاملين بالدولة سيزيد على 400 ألف في العقد التالي مقارنة بعدد 230 ألف في سنة 2016.

تعتبر النساء من المستفيدات بصفة خاصة من الإصلاحات المدعومة في إطار القرض الثاني لأغراض سياسات التنمية. فتنويع القطاع المالي يرتبط على وجه الخصوص بالتمكين الاقتصادي للمرأة حيث يخلق فرص للتوسع في الأعمال والاستثمار الإنتاجي على مستوى الأسرة، وذلك من خلال تخطي الكثير من الحواجز الاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة في الاقتصاد. وسوف يتضمن التأثير الجنساني للبرنامج (أ) تمويل المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها المرأة بما في ذلك من خلال افتتاح أفرع لصندوق الضمان المركزي في المناطق المتخلفة عن المستوى العام للتنمية في البلاد؛ و (ب) توسيع المدفوعات الإلكترونية؛ و (ج) تحسين نظم الاستعلام الائتماني بما في ذلك توفير إطار للمعاملات المضمونة التي تثبت من خلال التجربة أنها تقيد راندات الأعمال اللاتي قد لا يكون لديهن أرض لاستخدامها كضمان عند الاقتراض؛ و (د) إصلاح المعاشات. وسيكون إصلاح المعاشات إيجابيا بالنسبة للنوع الاجتماعي عن طريق (أ) استبدال المرتب النهائي بمتوسط سيقيف النساء حيث أن الرجال يميلون في العادة إلى أن يكون لهم مسار مهني أعلى؛ و (ب) وضمان الإصلاح لوراثة الزوجة للمعاش حيث أن 99 في المائة من المستفيدين من وراثة المعاش من النساء، ويمثل المعاش الموروث 40 في المائة من المعاشات حسب العدد.

الجوانب البيئية

من غير المتوقع أن زيادة إتاحة الوصول للخدمات المالية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة سيكون لها تأثيرات كبيرة على البيئة. يتم إدارة المخاطر المتعلقة بالبيئة من خلال ثلاث قنوات أساسية لانتقال الآثار في إطار هذا البرنامج. أولا تبين أن تشريعات الحكومة المغربية والنظم القطرية والمسئولية الإدارية سليمة. ففي العقد الأخير، أحرزت الحكومة تقدما في وضع تشريعات بيئية شاملة تتضمن الجهات المختلفة بالدولة المسؤولة عن متابعة تنفيذ القانون 03-12 لسنة 2003، كما أن القرارات المنفذة له قد عرفت

⁷ 80% من العاطلين يعيشون في مراكز حضرية، منهم 650 ألف في الفئة العمرية 15-29 سنة، و 300 ألف من خريجي الجامعة.

متطلبات دراسات تقييم الأثر البيئي (EIAS)، ووضعت هياكل لمراجعة ومراقبة التنفيذ، مثل اللجان الإقليمية والوطنية لتقييم الأثر البيئي، وإجراءات للمشاورات العامة والإفصاح. وقد تم مؤخراً تعزيز إطار الرصد والرقابة من خلال إنشاء مرصد وطنية وإقليمية لحماية البيئة وإنشاء قوة للشرطة البيئية. وتتوي الحكومة توسعة نطاق تطبيق قانون تقييم الأثر البيئي ليشمل مشروعات أخرى بما يحقق مزيد من الدعم لنطاق القانون، وخاصة فيما يتعلق بمعالجة الآثار المتركمة للاستثمارات، بالإضافة إلى متطلبات التقييمات البيئية لبرامج وسياسات القطاع.

ثانياً، شاركت أكبر خمس بنوك مغربية في برنامج تدريبي عن المخاطر البيئية والاجتماعية داخل إطار مشروع المغرب الممول من البنك الدولي لتطوير المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الذي يقدم ضمانات جزئية ائتمانية للقروض المقدمة لتلك المشروعات. ثالثاً، ستستفيد العملية من بروتوكولات مؤسسة التمويل الدولية لفحص التأثيرات البيئية وتخفيفها علماً بأن هذه المؤسسة متصلة بمشروعات استثمارية (أدوات دين وحقوق ملكية) مع البنوك الرئيسية ومؤسسات التمويل متناهي الصغر والتي تمثل غالبية الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهذا يشمل أحد أكبر البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأكبر ثلاثة مؤسسات للتمويل متناهي الصغر تمثل ما يربو على 89 في المائة من إجمالي القروض متناهية الصغر في المملكة. وتتبع هذه الاستثمارات سلسلة خطوات العناية الواجبة القائمة على معايير الأداء من المؤسسة الدولية للتمويل بشأن الاستدامة الاجتماعية والبيئية. وتستخدم المؤسسة الدولية للتمويل عملية تصنيف تعكس حجم المخاطر والتأثيرات. فإذا وُجدت مجالات للتحسين، يعمل المختصون مع العميل في تطوير خطط تنفيذية ومخرجات تعاقدية ملموسة وأطر زمنية، ليدمج كل هذا في حزمة القرض أو الاستثمار ويتم تدعيم خطة التخفيف هذه من خلال الدعم المستمر للتنفيذ والرصد والتقييم للاستمرار في تخفيف الآثار البيئية الناجمة عن استثمارات عملائها.

خامساً. تمويل ميدني

المصدر:	(مليون دولار)
المقترض	0,00
البنك الدولي للتعير والتنمية	450,00
المقترض/ المتلقي	
آخرون (حدد)	
الإجمالي	450,00

سادساً. معلومات الاتصال

البنك الدولي:

مسئول الاتصال: جابريل جي. سينسوبرينر

المسمى الوظيفي: خبير اقتصاد مالي رئيسي

تليفون: 6266 - 473 (203)

بريد إلكتروني: sensenbrennerg@worldbank.org

المقترض:

مسئول الاتصال: فوزية زعبول

المسمى الوظيفي: رئيس الخزانة والعلاقات الخارجية

تليفون: 6-61-29-15-48 (212)

بريد إلكتروني: f.zaaboul@tresor.finances.gov.ma

سابعاً. مزيد من معلومات الاتصال

عنوان البنك الدولي في واشنطن العاصمة

The InfoShop
The World Bank
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433

تليفون: (202) 458 -4500

فاكس: (202) 522 -1500

صفحة الويب: <http://www.worldbank.org/infoshop>